



تقرير المؤشرات الإحصائية السنوي لعام 2022م

المديرية العامة للدراسات والتطوير
دائرة البيانات والمعلومات الاقتصادية
قسم مراجعة وتحليل البيانات بالتعاون مع
قسم البيانات والمعلومات الداخلية



محتويات التقرير

2	مقدمة
4 - 3	إحصائيات عامة للقطاعات حسب الإجمالي الكلي
6 - 5	قطاع الشكاوى
8 - 7	قطاع البلاغات
10 - 9	قطاع المخالفات
12 - 11	قطاع السلع المضبوطة
13	قطاع السلع المسترجعة لصالح المستهلك
15 - 14	إحصائية القضايا
20 - 16	مؤشرات إحصائية أخرى
21 □	توصيات











مقدمة ...

ونظرا لأهمية المؤشرات فإنه يسرنا أن نقدم لكم هذا التقرير الذي يتضمن بيانات تتعلق بإجمالي الشكاوى والبلاغات والمخالفات والضبطيات بأنواعها المقيدة لدى مختلف مديريات وإدارات الهيئة بكافة محافظات السلطنة وتحليل بياناتها وذلك عبر مقارنتها مع الفترة الماضية. كما يتضمن إحصائيات أخرى حول القضايا المحكومة لصالح المستهلك والأوامر الجزائية والغرامات المالية.

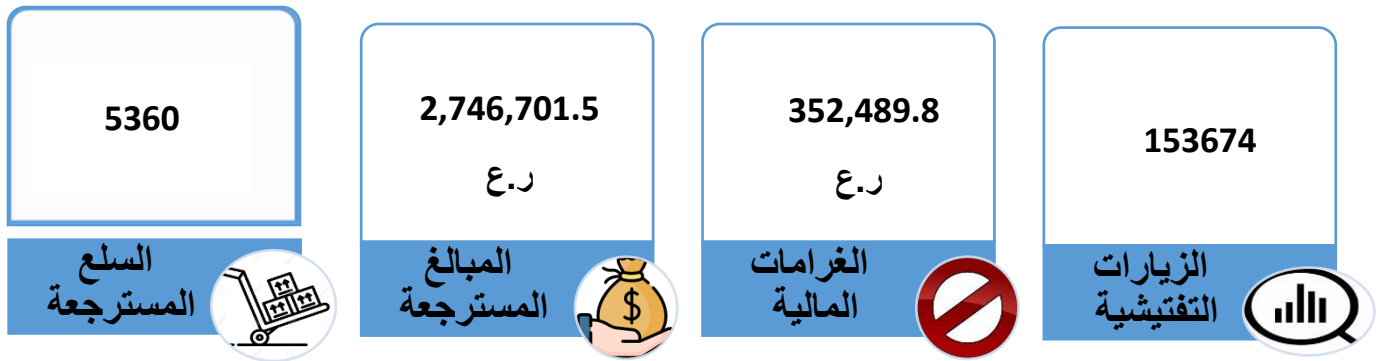
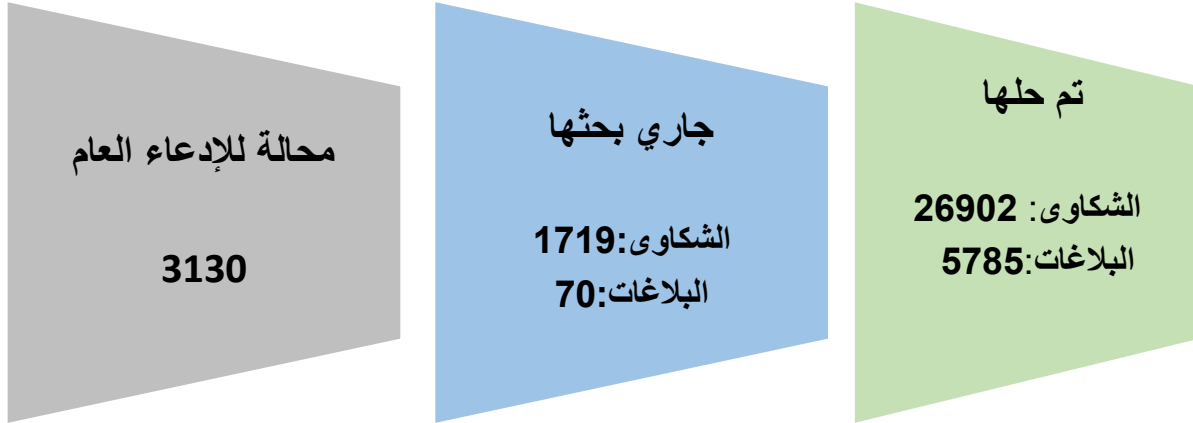
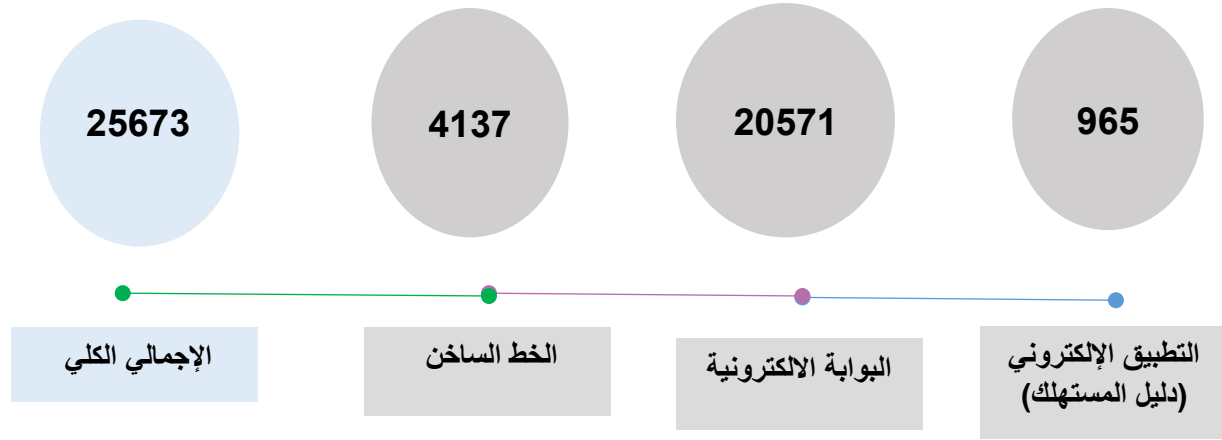
يأتي إصدار هذه المؤشرات تأكيدا على نهج المديرية في تجميع وتجويد البيانات والمعلومات، التي نأمل أن تحقق إضافة لمستخدمي البيانات بما تحتويه من معلومات يتم الاعتماد عليها في رسم خطط العمل المستقبلية بالهيئة بهدف تطوير العمل وتجويده.

جدول (1): المؤشرات الإحصائية السنوية
لعام 2022م



القضايا	السلع المضبوطة	المخالفات	البلاغات	الشكاوى	المحافظة / الولاية	م
						
532	3980	1595	2583	15051	مسقط	1
204	7594	984	984	4350	شمال الباطنة	2
118	201040	360	490	2777	جنوب الباطنة	3
32	466	267	493	1109	ظفار	4
86	772	173	356	1595	الداخلية	5
15	800	115	239	875	الظاهرة	6
20	152	56	144	758	البريمي	7
30	1957	307	203	704	شمال الشرقية	8
27	9992	673	312	1259	جنوب الشرقية	9
2	124	36	5	82	مسندم	10
3	0	22	39	57	الوسطى	11
0	42	29	7	4	المزينة	12
1069	226919	4617	5855	28621	الإجمالي	
 %25	 %531	 %58	 %11	 % 15	نسبة التغير مقارنة مع العام 2021م	

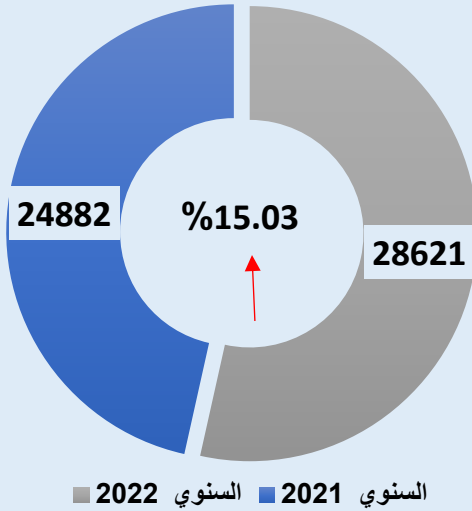
إحصائية عدد الشكاوى والبلاغات المستلمة عن طريق قنوات التواصل المتاحة مع الهيئة:



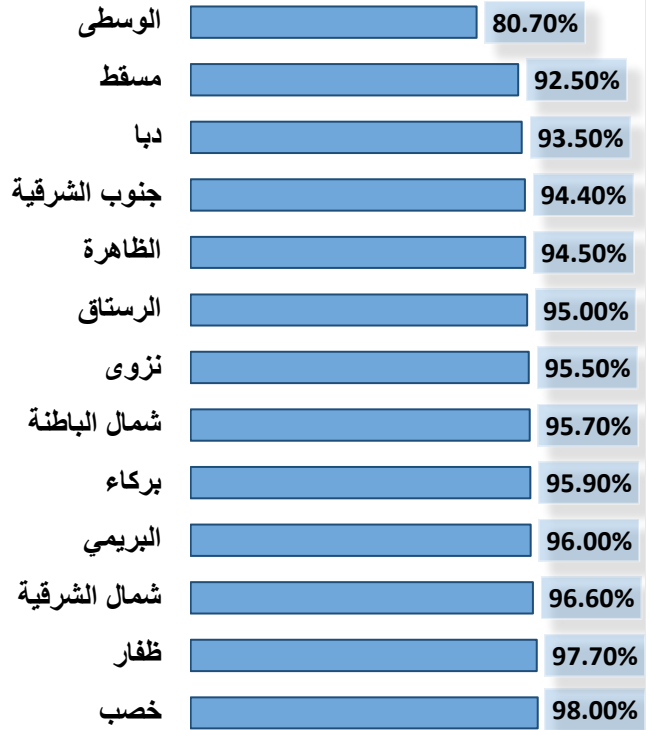
1 / قطاع الشكاوى:



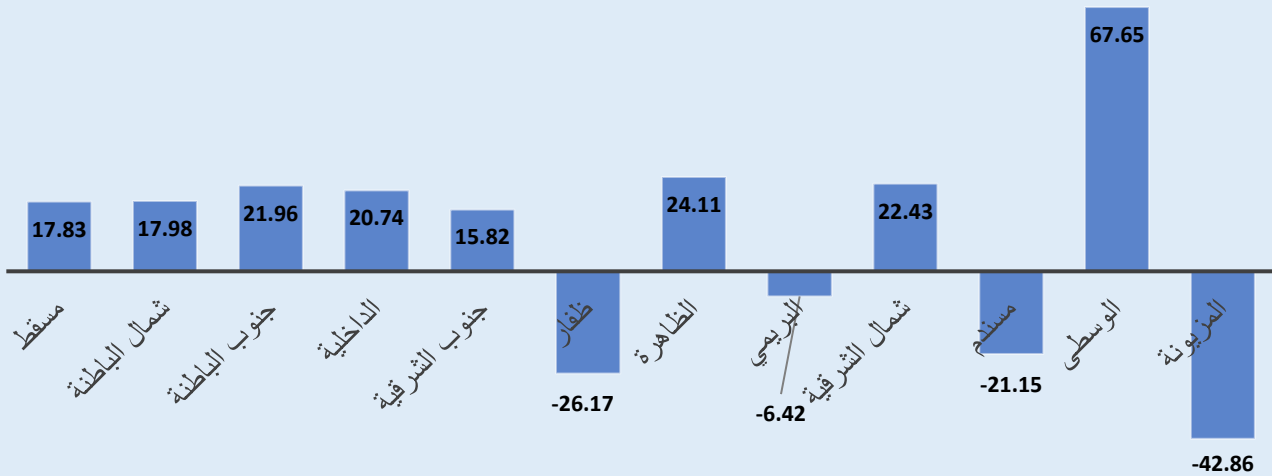
إجمالي عدد الشكاوى خلال العام 2022م مقارنة مع العام 2021م:



نسبة الإنجاز في الشكاوى



النسبة المئوية لمعدل تغير إجمالي عدد الشكاوى لعام 2022م مقارنة مع العام 2021م حسب فروع حماية المستهلك



- **ارتفع** مؤشر الشكاوى بنسبة **15.03%** نتيجة لارتفاع عدد شكاوى المستهلكين في القطاعات الآتية :

م	قطاعات الشكاوى	2022م	2021م	الفارق	النسبة المئوية للتغير
1	ورش الألمنيوم والحدادة والنجارة	2990	2604	386	15
2	ورش اصلاح المركبات	2577	2442	135	6
3	سلع أخرى	1843	1262	581	46
4	الملابس والمنسوجات وخدماتها	845	723	122	17
5	الإطارات	725	673	52	8
6	المطابخ	563	424	139	33
7	المطاعم والمقاهي	191	126	65	52
8	المواد الاستهلاكية الغذائية	155	83	72	87

- أكثر المحافظات ارتفاعاً في عدد الشكاوى لعام 2022م:

- أبرز القطاعات المتصدرة في عام 2022م:

محافظة الوسطى
النسبة المئوية للتغير : 67.6 %

محافظة الظاهرة
النسبة المئوية للتغير : 24 %

محافظة شمال الشرقية
النسبة المئوية للتغير : 22.4 %

خدمات أخرى
إجمالي عدد الشكاوى: 3691
المحافظة المتصدرة : مسقط
نسبة التصدر: 59 %

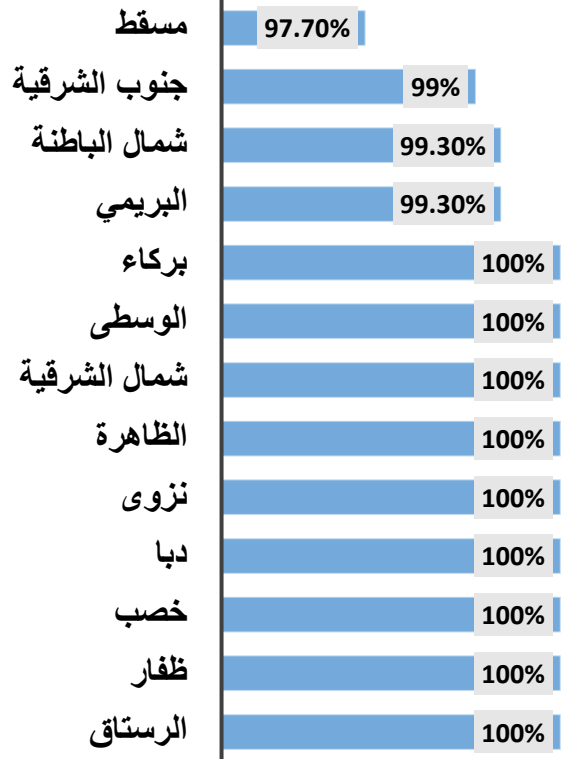
ورش الألمونيوم والحدادة والنجارة
إجمالي عدد الشكاوى: 2990
المحافظة المتصدرة : مسقط
نسبة التصدر: 44 %

الأجهزة الكهربائية والإلكترونية
إجمالي عدد الشكاوى: 2852
المحافظة المتصدرة : مسقط
نسبة التصدر: 46 %

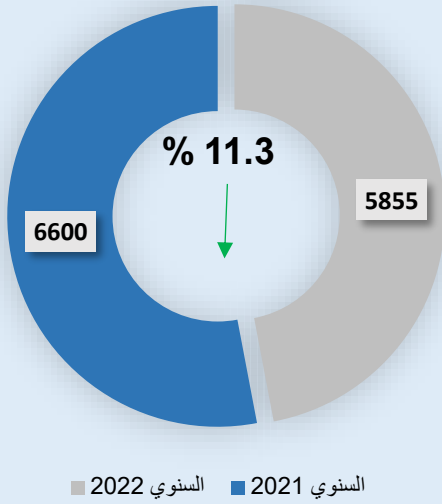
2 : البلاغات:



نسبة الإنجاز في البلاغات

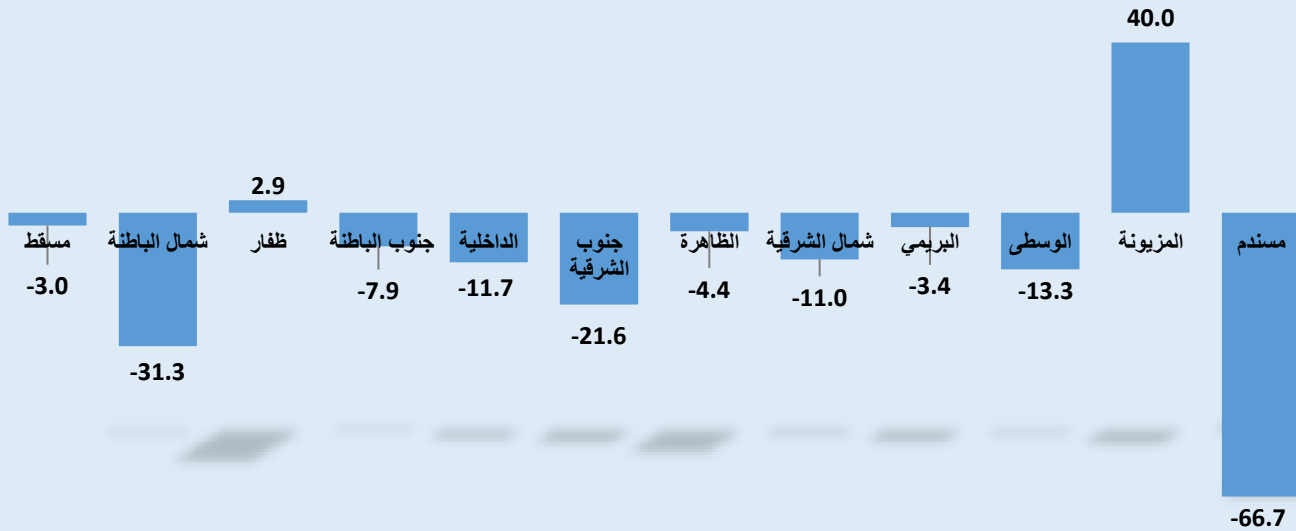


إجمالي عدد البلاغات خلال العام 2022م مقارنة مع العام 2021م:



السنوي 2021 السنوي 2022

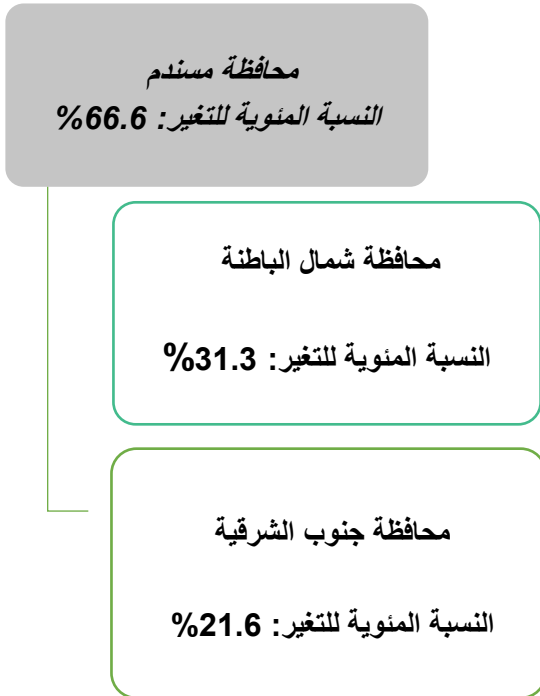
النسبة المئوية لمعدل تغير إجمالي عدد البلاغات لعام 2022م مقارنة مع العام 2021م حسب فروع حماية المستهلك



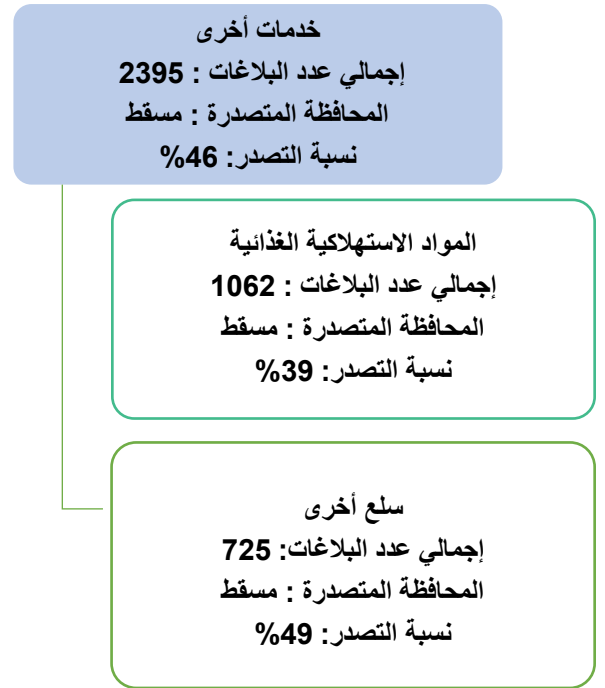
- **انخفاض** مؤشر البلاغات بنسبة **11.3%** نتيجة لانخفاض عدد بلاغات المستهلكين في القطاعات الآتية :

م	قطاعات البلاغات	2022م	2021م	الفارق	النسبة المئوية للتغير
1	المواد الاستهلاكية الغذائية	1062	1555	-493	-32
2	المطاعم والمقاهي	177	305	-128	-42
3	المواشي والأعلاف الحيوانية	102	260	-158	-61
4	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	95	292	-197	-67
5	المقاولات ومواد البناء	92	156	-64	-41
6	قطع غيار المركبات	89	125	-36	-29
7	ورش اصلاح المركبات	87	163	-76	-47

- أكثر المحافظات انخفاضاً في عدد البلاغات لعام 2022م:



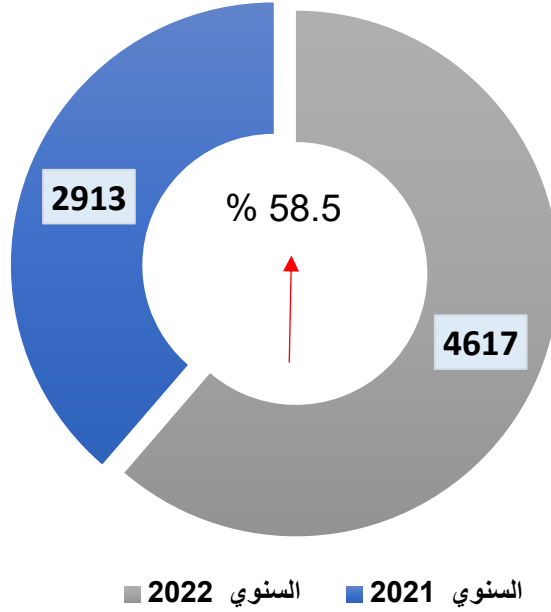
- أبرز القطاعات المتصدرة في عام 2022م:



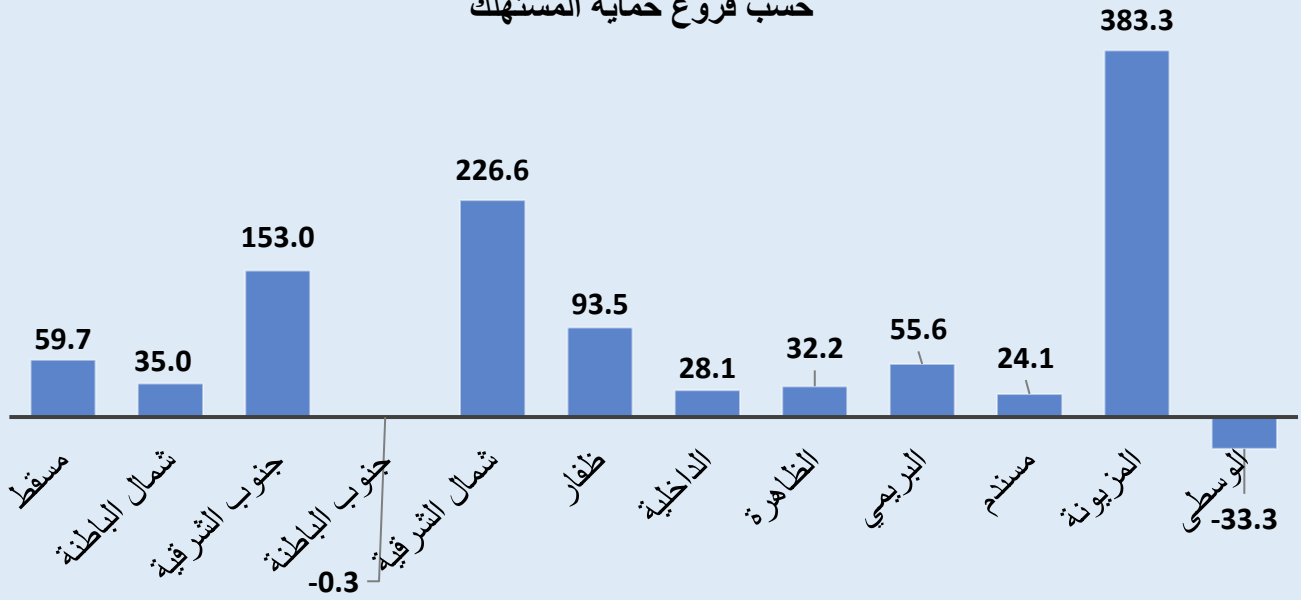
3: المخالفات:



إجمالي عدد المخالفات خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021م:



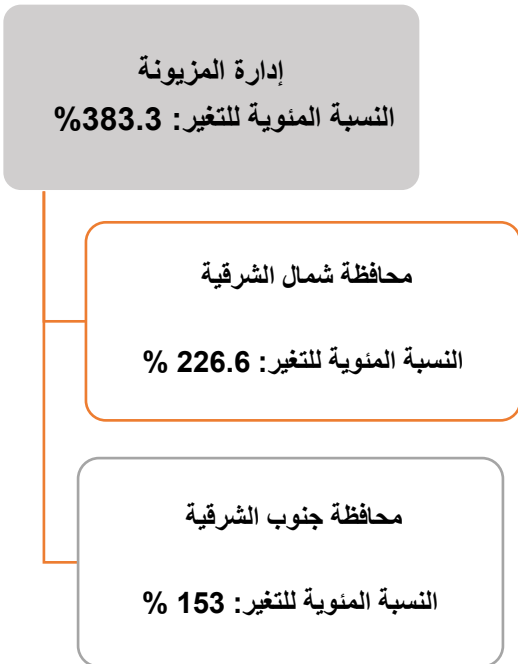
النسبة المئوية المتوقعة لمعدل تغير إجمالي عدد المخالفات لعام 2022 مقارنة مع العام 2021م حسب فروع حماية المستهلك



• **ارتفاع** مؤشر المخالفات بنسبة 58.5% نتيجة لارتفاع عدد المخالفات في القطاعات الآتية :

م	قطاعات المخالفات	2022م	2021م	الفارق	النسبة المئوية للتغير
1	عدم وضع الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات	1416	803	613	76
2	أخرى	935	439	496	113
3	عدم إصدار فواتير الشراء	389	196	193	98
4	بيع واستيراد وتداول المنتجات المخلة بالأداب بالنظام العام	127	52	75	144
5	بيع سلع منتهية الصلاحية	114	41	73	178
6	اتخاذ شروط مجحفة في حق المستهلك	63	28	35	125
7	التبغ الممضوغ والغير المدخن بأنواعه	59	24	35	146
8	البيانات الإيضاحية وسلامة الأغذية	55	13	42	323

• أكثر المحافظات ارتفاعاً في عدد المخالفات لعام 2022م:



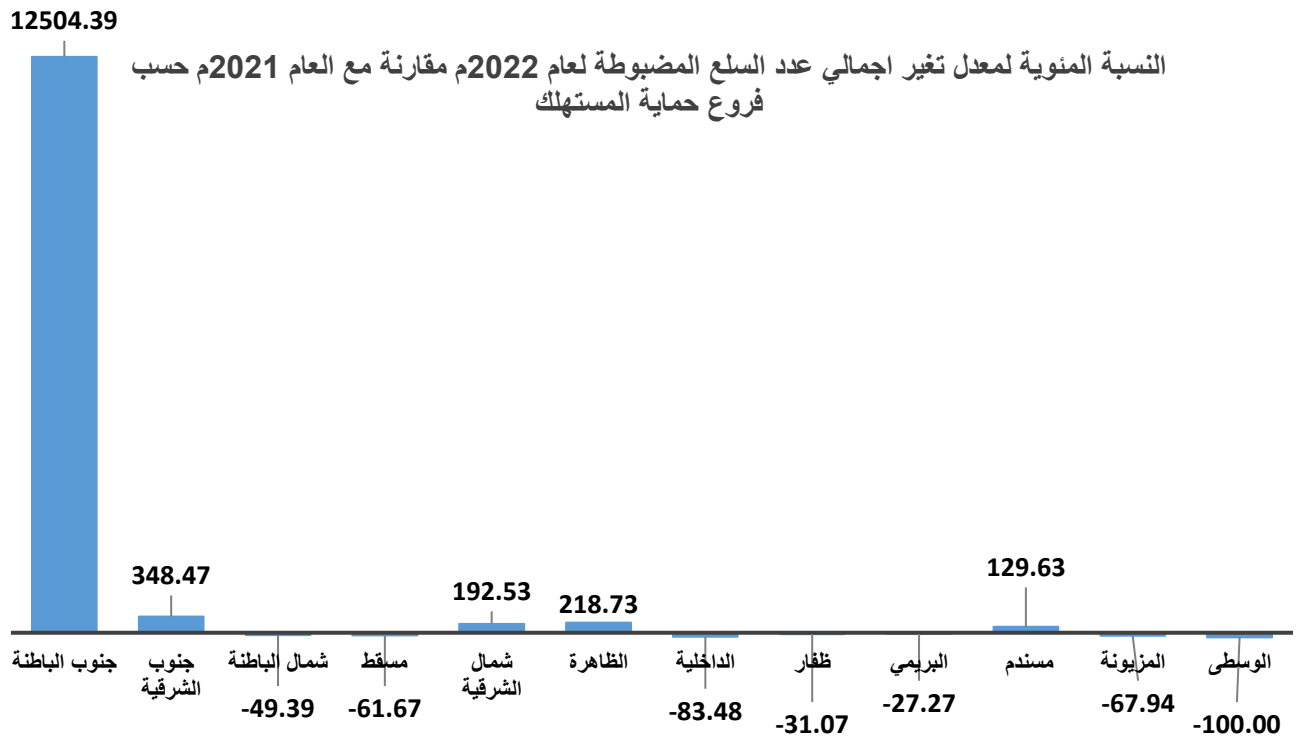
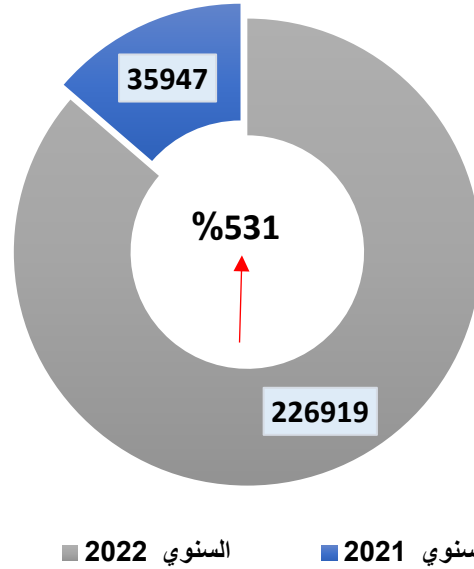
• أبرز القطاعات المتصدرة في عام 2022م:



4 السلع المضبوطة:



إجمالي عدد السلع المضبوطة خلال العام 2022م مقارنة مع العام 2021م:



- **ارتفاع** مؤشر السلع المضبوطة بنسبة **531%** نتيجة لارتفاع عدد السلع المضبوطة في بعض القطاعات، حيث سجلت معظمها في قطاع الملابس والمنتجات المخلة للأداب العامة والتي تم ضبطه في محافظة جنوب الباطنة (بركاء):

م	قطاعات السلع المضبوطة	2022م	2021م	الفارق	النسبة المئوية للتغير
1	الملابس والمنتجات المخلة للأداب العامة	192129	2257	189872	8413
2	التبغ الممضوغ وغير المدخن بأنواعه	10507	6554	3953	60
3	المنتجات العشبية ذات الادعاءات الطبية	5700	418	5282	1264
4	أدوات التجميل والنظافة الشخصية	1796	1383	413	30
5	مواد البناء والإنشاء	1060	55	1005	1827
6	قطع غيار السيارات والإطارات	596	19	577	3037

- أكثر المحافظات ارتفاعاً في عدد السلع المضبوطة لعام 2022م:

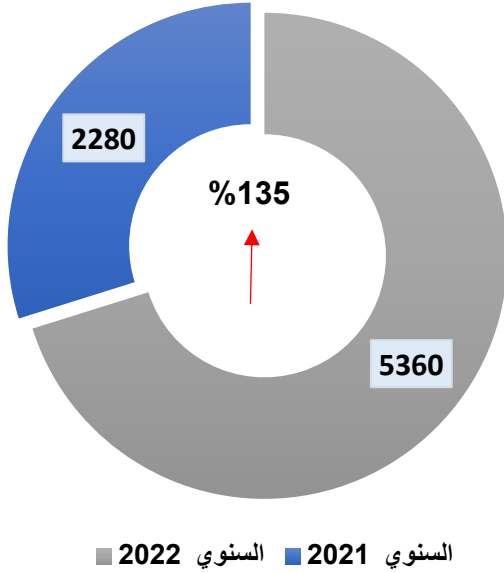


- أبرز القطاعات المتصدرة في عام 2022م:



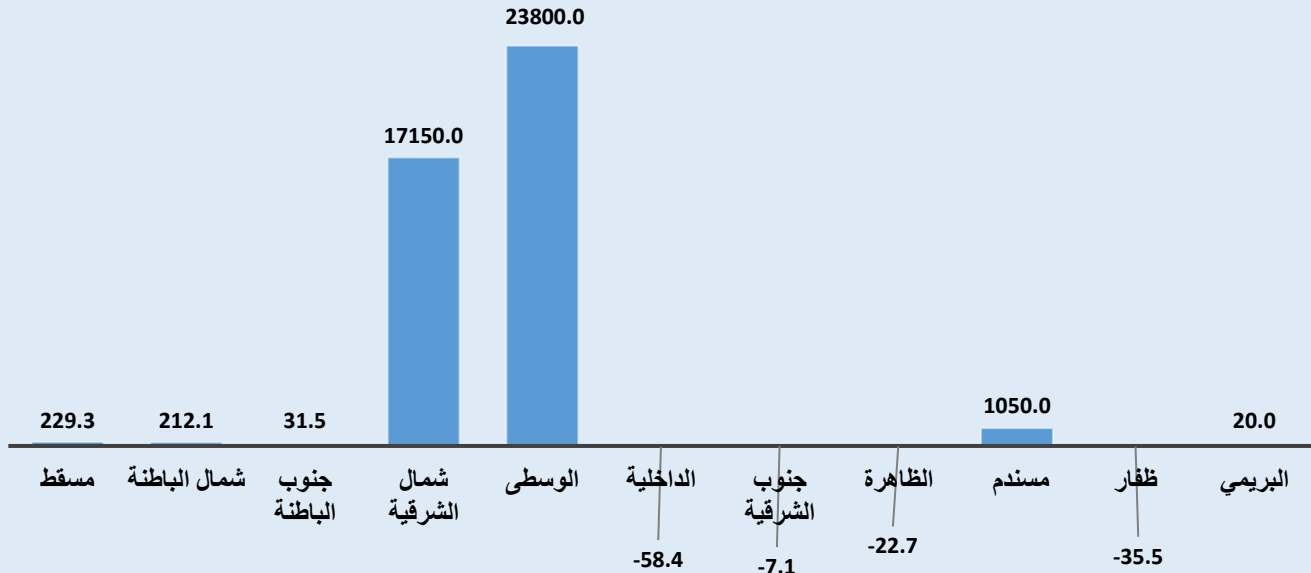
5 □ السلع المسترجعة لصالح المستهلك:

- **ارتفع** مؤشر السلع المسترجعة لصالح المستهلك بنسبة **135%** نتيجة لارتفاع عدد السلع المسترجعة في القطاعات الآتية:



- أخرى.
- الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.
- إطارات.
- قطع غيار المركبات.

النسبة المئوية السنوية لمعدل تغير إجمالي عدد السلع المسترجعة لصالح المستهلك لعام 2022 مقارنة مع العام 2021 حسب فروع حماية المستهلك



6 : القضايا



إحصائية الإجراءات القانونية حسب محافظات السلطنة خلال العام 2022م:

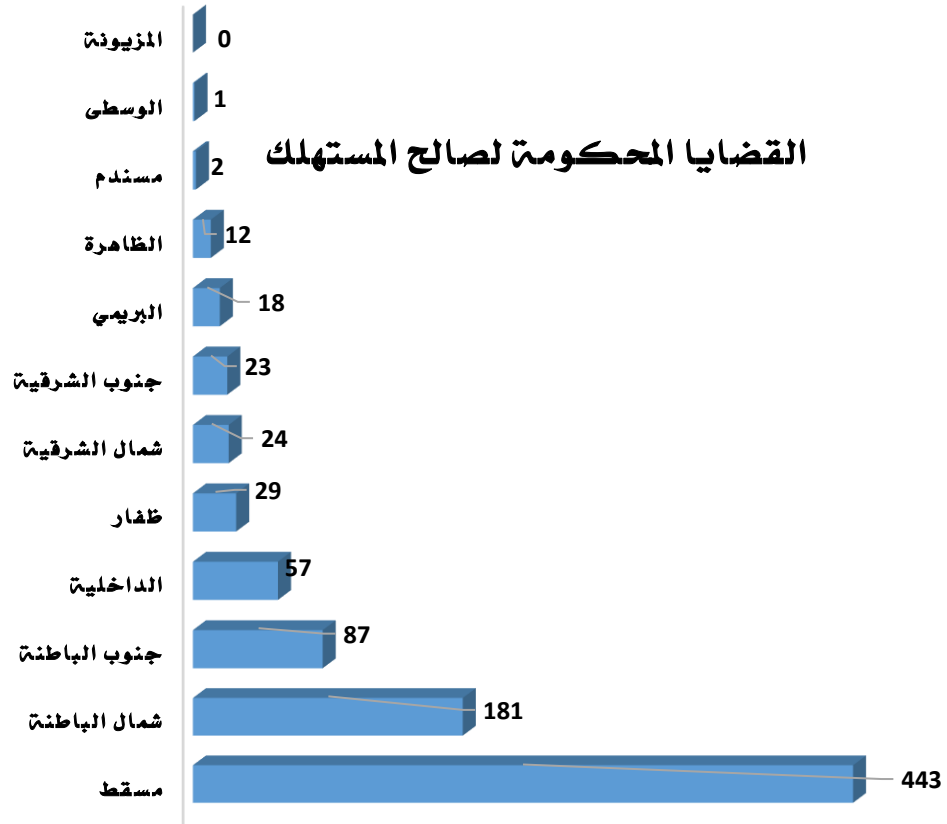
م	المحافظة/الولاية	إجمالي القضايا	القضايا المحكومة لصالح المستهلك	الأوامر الجزائية	الغرامات المالية ر.ع	المبالغ المسترجعة ر.ع	قرارات الحفظ
1	مسقط	532	443	0	183989.8	1553265.4	0
2	جنوب الباطنة	118	87	0	34250	265974.45	0
3	شمال الشرقية	30	24	0	4150	44790.68	0
4	جنوب الشرقية	27	23	0	6650	258903.77	0
5	الداخلية	86	57	0	30000	90804.44	18
6	شمال الباطنة	204	181	0	74850	215923.36	0
7	البريمي	20	18	0	6700	70248.72	0
8	الظاهرة	15	12	0	1700	103246.2	0
9	مسندم	2	2	0	700	24366.4	0
10	ظفار	32	29	0	9500	117244.1	0
11	المزبونة	0	0	0	0	120	0
12	الوسطى	3	1	0	0	1814	0
	إجمالي العام 2022م	1069	877	0	352489.8	2746701.5	18
	إجمالي العام 2021م	1430	1103	10	367,460	3,709,966.80	121
	الفارق	-361	-226	-10	-14970.2	-963265.3	103-

(82%) من إجمالي عدد القضايا المحولة للجهات المختصة حكمت لصالح المستهلك خلال العام 2022م سجلت أغلبها في محافظة

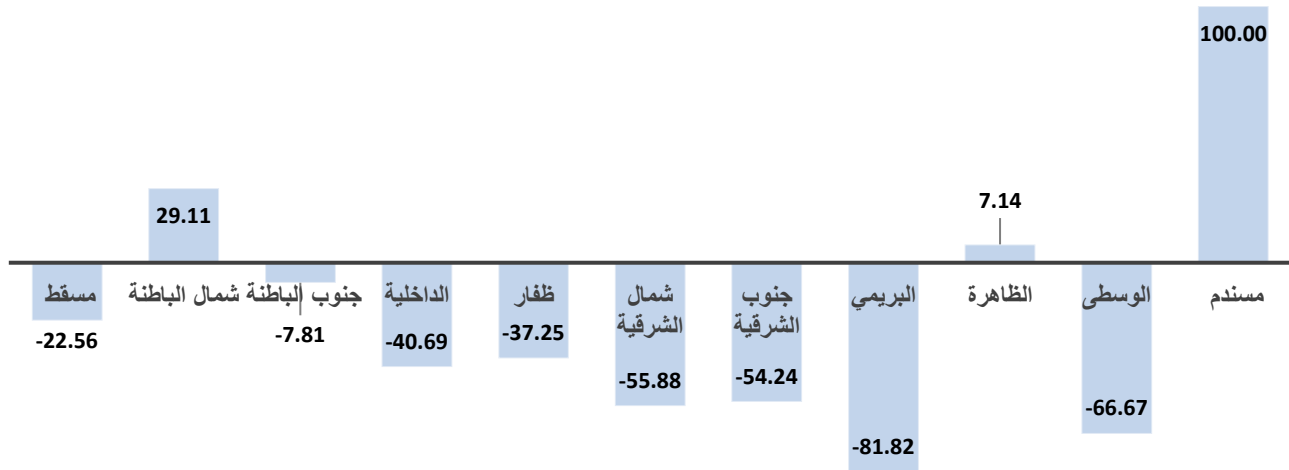
مسقط بمعدل (443) قضية محكومة لصالح المستهلك، بينما بقيت القضايا تم التصرف بها من قبل الادعاء العام كأوامر جزائية

وقرارات حفظ أو أحكام براءة وذلك يعود إلى تقدير الجهات المختصة. وانخفض إجمالي القضايا المحكومة لصالح المستهلك خلال

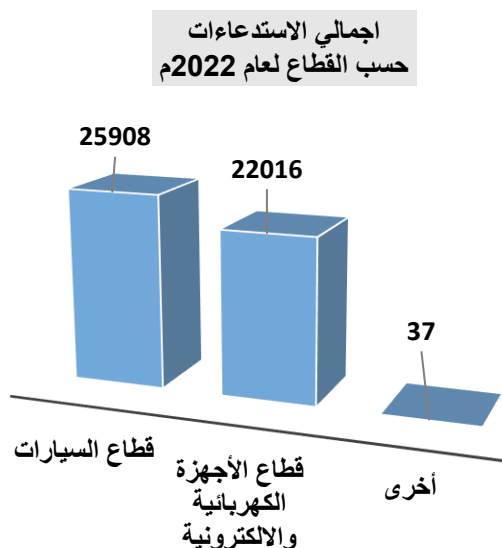
العام 2022م مقارنة مع العام 2021م بنسبة بلغت 20%.



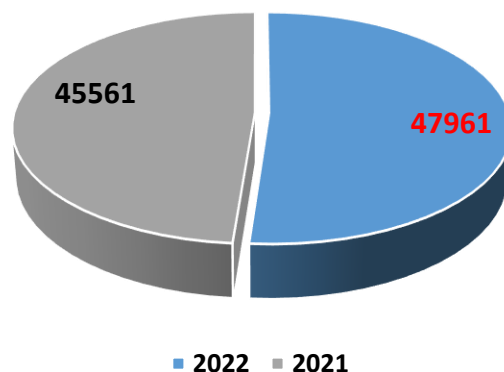
النسبة المئوية لمعدل تغير إجمالي عدد القضايا لعام 2022م مقارنة مع العام 2021م حسب فروع حماية المستهلك



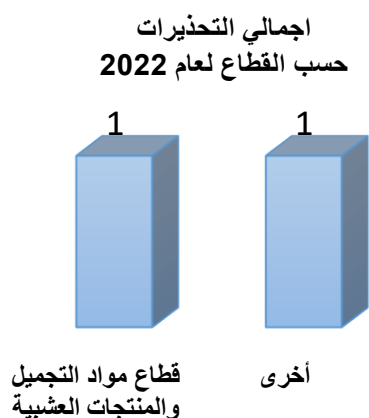
مؤشرات إحصائية أخرى



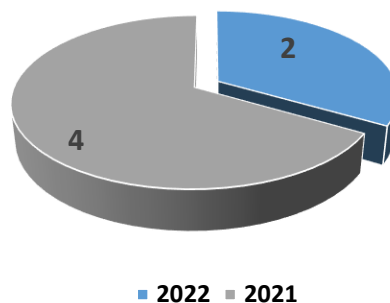
إجمالي الاستدعاءات خلال العام 2022م
مقارنة مع العام 2021م:



ارتفع إجمالي الاستدعاءات خلال العام 2022م بنسبة 5.3% سجلت معظمها في قطاع السيارات يليها قطاع الأجهزة الكهربائية والالكترونية.

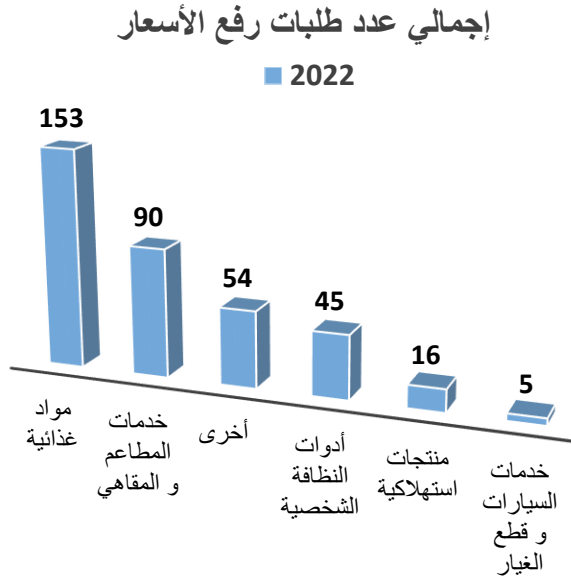


إجمالي التحذيرات خلال العام 2022م مقارنة مع العام
2021م:

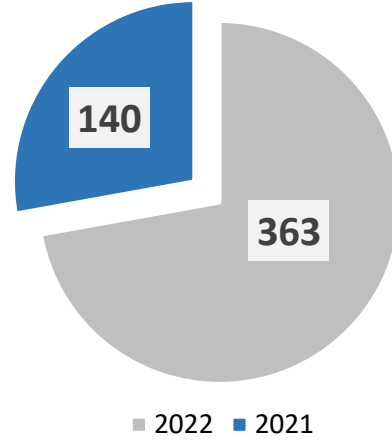


انخفض إجمالي التحذيرات خلال العام 2022م بنسبة 50%.

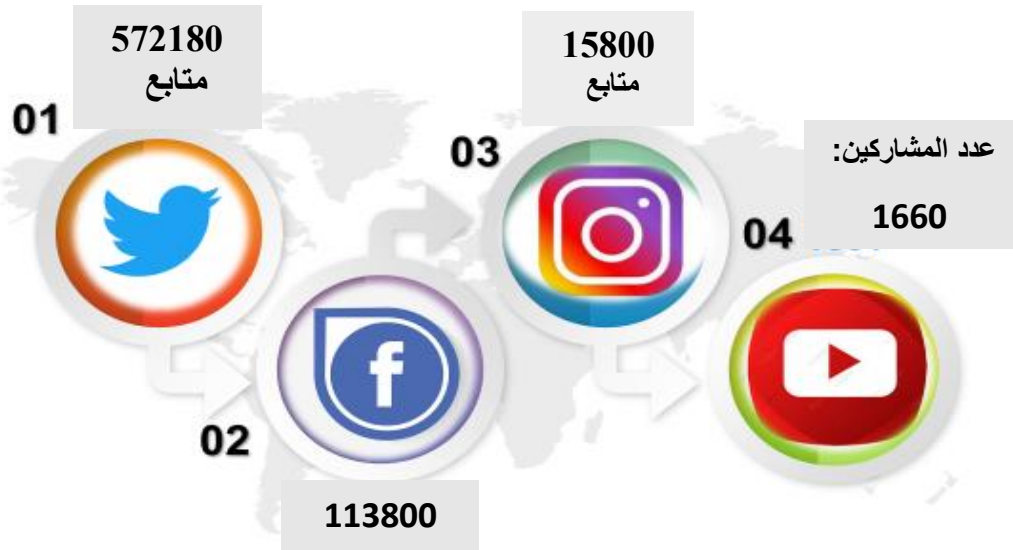
طلبات رفع الأسعار لمحافظة مسقط لعام 2022م:



ارتفع عدد طلبات رفع الأسعار خلال العام 2022م مقارنة مع العام 2021م بنسبة بلغت (159%). سجلت معظمها في قطاع (المواد الغذائية) لعدد (153) سلعة /خدمة.

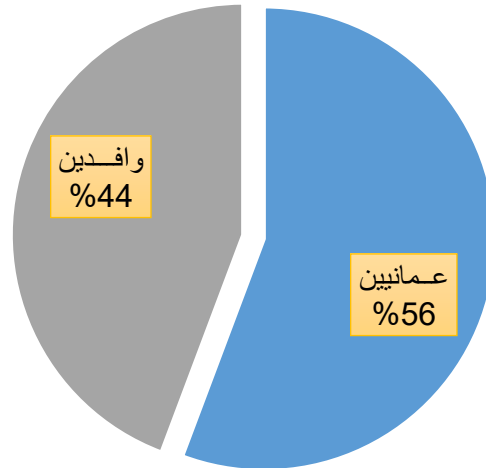
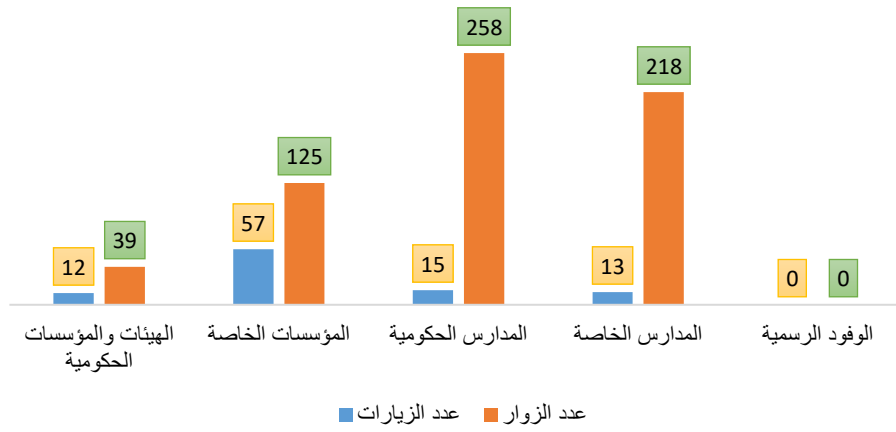


إحصائية عدد زوار البوابة الإلكترونية لهيئة حماية المستهلك وعدد المتابعين والمشاركين في وسائل التواصل الاجتماعي:



إحصائية معرض السلع المقلدة:

إجمالي عدد الزوار والزيارات حسب الجهة لعام 2022م

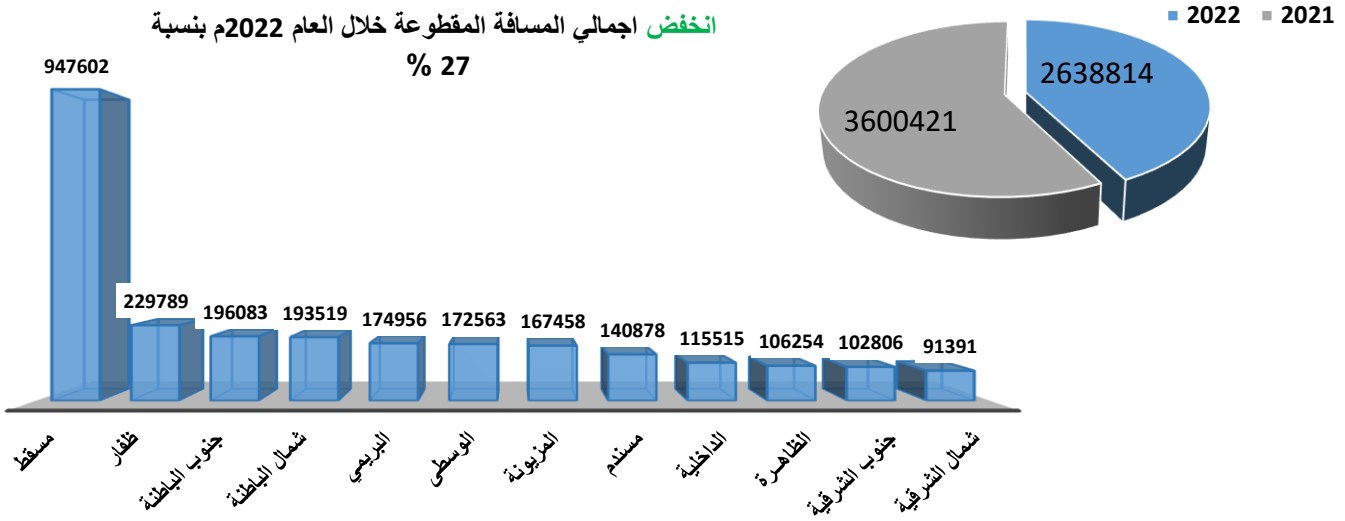


مؤشرات فنية

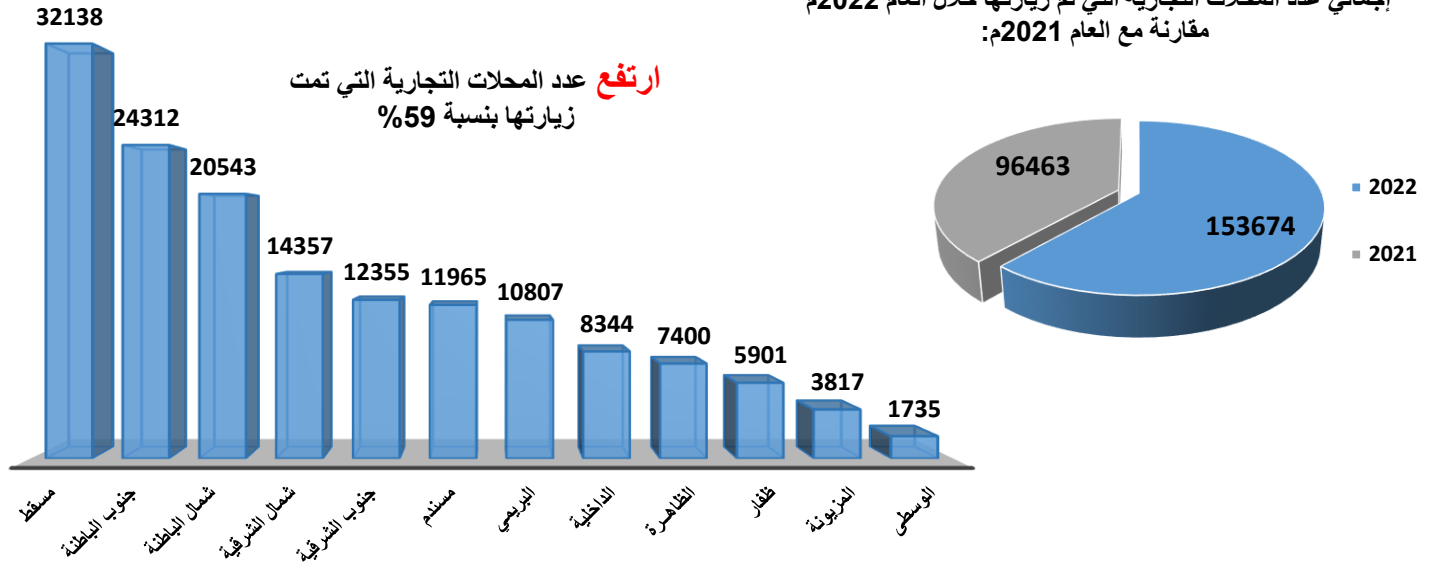
- المسافة المقطوعة حسب فروع حماية المستهلك خلال العام 2022م:



إجمالي المسافة المقطوعة خلال العام 2022م مقارنة مع العام 2021م:



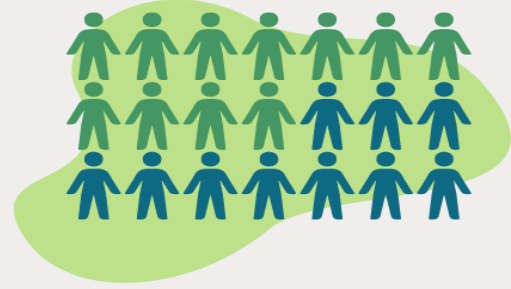
إجمالي عدد المحلات التجارية التي تم زيارتها خلال العام 2022م مقارنة مع العام 2021م:



8: الدورات التدريبية والبرامج الالكترونية المنفذة خلال العام 2022م:

إجمالي عدد المشاركين:

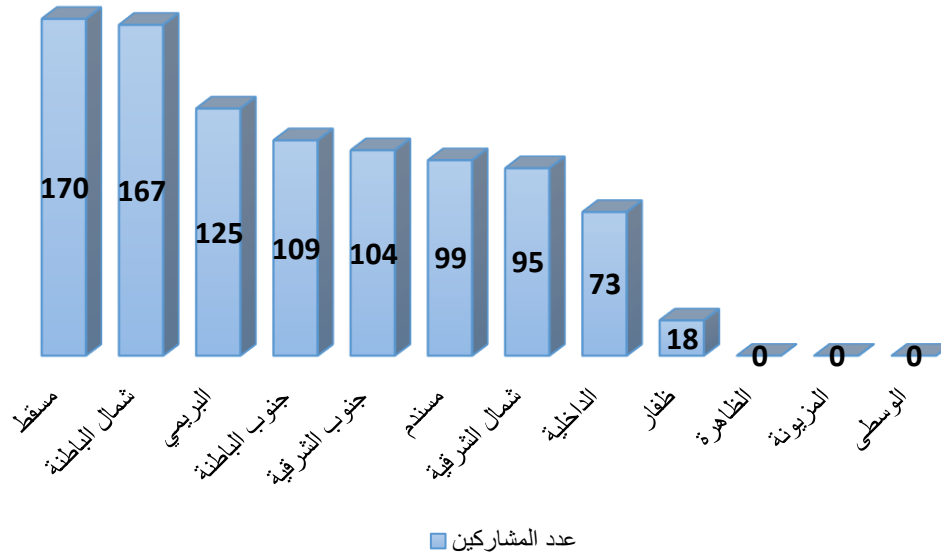
960



إجمالي عدد الدورات:

65

عدد المشاركين في الدورات والبرامج التدريبية حسب فروع حماية المستهلك خلال العام 2022م:



على ضوء ما تم من قراءة تحليلية لمؤشر الأداء لتقرير المؤشرات الإحصائية لعام 2022م مقارنة مع العام 2021م نستعرض الآتي:

أولاً: قطاع الشكاوى:

- مع استمرار تزايد عدد الشكاوى، الأمر الذي يدفع إلى تعزيز الجهود البشرية التي يقوم بها القائمين على أقسام الشكاوى في مديريات وإدارات الهيئة، حيث تشير الإحصاءات على مؤشرات إنجاز عاليتها ونتائج ملموسة في الأداء، مقارنة بحجم الأعمال الموكلة لهم وأعداد العاملين فيها.
- **ارتفاع** مؤشر الشكاوى في قطاع ورش الألمونيوم والحدادة والنجارة و ورش اصلاح المركبات، مما يستدعي دراسة أسباب الارتفاع ورفع التوصيات للجهات المعنية بهذا القطاع.
- قطاع الأجهزة الكهربائية والالكترونية من قطاعات الشكاوى المتصدرة وتمركزت معظمها في محافظة مسقط، وتحورت معظم شكاوى المستهلكين حول الأعطال، وخدمات ما بعد البيع والضمانات.

ثانياً: قطاع البلاغات:

تصدر قطاع خدمات أخرى رأس البلاغات المقدمة للهيئة، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك رغم وجود تصنيف للقطاعات، هو عدم التزام بعض الموظفين المعنيين بتسجيل البلاغات في برنامج ميدان الإلكتروني باختيار الخانة الصحيحة للقطاع ويكتفى بكتابة (بلاغ) دون تحديد ماهيته، وبالتالي يسجل بهذه الصيغة المهمة إلى خانة (خدمات أخرى). الأمر الذي يعطل عملية تحليل البيانات بالطرق السليمة ويعطي قراءة غير مجدية. ويعمل فريق متكامل في هذه الأونة على حل هذه الإشكاليات في برنامج ميدان الجديد.

ثالثاً: قطاع المخالفات:

ارتفاع مؤشر عدد المخالفات وتواصل تمركزها في القطاعات الآتية منذ السنوات الماضية: عدم وضع الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات، عدم إصدار فواتير الشراء، وقطاع بيع واستيراد وتداول المنتجات المخلة بالأداب والنظام العام مما يؤكد على أهمية زيادة وتكثيف الحملات التوعوية والرقابية على المحلات والمؤسسات التجارية تجنباً لتكرار المخالفة ذاتها.

رابعاً: قطاع السلع المضبوطة:

تكثيف الرقابة والتوعية الإعلامية على القطاعات المعنية بالصحة والسلامة: التبغ المضوغ وغير المدخن، المنتجات العشبية ذات الادعاءات الطبية، وأدوات التجميل والنظافة الشخصية حيث شهدت هذه القطاعات ارتفاع أعدادها.

□
□